

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 16 ديسمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5587)

والأفضل  
20  
Distinction





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - الإمارات والنظرة الواثقة للمستقبل .....

### الإمارات اليوم

03 - واحة الأمن والأمان .....

### تقارير وتحليلات

04 - قراءة في فرص نجاح التحرك الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية .....

05 - كيف تتهرب إيران من العقوبات الدولية في جنوب القوقاز؟ .....

06 - في ظل العديد من الأمور... هل انتهى عصر الردع النووي؟ .....

### شؤون اقتصادية

07 - وزير النفط الكويتي: «أوبك» هدفها الحفاظ على الحصص السوقية .....

### متابعات إعلامية

- بحضور وزير الثقافة المصري ونخبة من المفكرين والمثقفين والفنانين:

08 الدكتور جمال سند السويدي يعلن عن كتابه الجديد «السراب» في القاهرة ...



## الإمارات والنظرة الواثقة للمستقبل

الطمأنينة والتفاؤل والثقة الواعية بالمستقبل، التي أكدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، في «المنتدى الاستراتيجي العربي» أول من أمس الأحد، كحقائق قائمة لدى شعب دولة الإمارات العربية المتحدة، ولاسيما في عام 2015 لم تأت من فراغ، بقدر ما هي تفكير وسلوك جمعيان يحسّ بها كل مواطن ومقيم يعيش على هذه الأرض الطيبة. وليس من شك بأن مبعث هذه الطمأنينة وهذا التفاؤل بالمستقبل، كما حدده صاحب السمو نائب رئيس الدولة، يرتكز على حقيقة قائمة تتمثل في بناء القاعدة الاقتصادية العملاقة الراسخة في الدولة، التي شرع بوضع لبناتها الأولى المخفور له -بإذن الله- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، واستكمل بناءها، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بكل عزيمة وثقة وإرادة قوية.

فضلاً عن ذلك، فإن حالة التفاعل الإيجابي بين القيادة والشعب باتجاه تسريع برامج التنمية البشرية والتنمية المستدامة، سرّعت هي الأخرى من جانبها في إيجاد بيئة تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار والتفاؤل لعموم الشعب، بالرغم من وعورة الطريق وصعوبة التحديات والمتغيرات التي واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة في محيطها الإقليمي والدولي، لكن تحسّب القيادة الرشيدة المتيقظ، والاستعداد الدائم للمواجهة والإدارة الحكيمة، كانا كفيّلين بتجاوز المخاطر والتحديات، كما حصل عند الخروج من الأزمة المالية التي عصفت بالعالم واستيعاب جميع متغيراتها، في وقت لا تزال بلدان صناعية متقدمة تعاني آثارها الاقتصادية السلبية القائمة حتى يومنا هذا.

لقد تحسبت القيادة الرشيدة، ولا تزال، لحدوث أسوأ المتغيرات والسيناريوهات الإقليمية والدولية، من تلك التي يمكن أن تؤثر، ولو بالحد الأدنى، في بيئتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المزدهرة، وهو أمر لم يغيب عن فكر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عندما حدد مرتكزات «رؤية الإمارات 2021» بضرورة التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط، إضافة إلى ترسيخ قاعدة من العلاقات الإقليمية والدولية المتوازنة مع جميع بلدان العالم عبر سياسة خارجية واضحة تدعو إلى بناء جسور التعاون البناء، وتحقيق مبادئ الأمن والسلام والاستقرار، ومكافحة الإرهاب، واحترام السيادة وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كافة.

لقد أعرب صاحب السمو نائب رئيس الدولة، رعاه الله، عن تفاؤل آخر قائم في العام المقبل يتعلق بالمحيط الإقليمي، ولاسيما بعد أن شهدت بلدان المنطقة تغيرات مهمة، حيث بدأت مصر بشعبها المتّحد مع قيادته الشرعية المنتخبة العودة بقوة إلى طريق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، كما عبّر عنه سموه، رعاه الله، بقوله «سنرى آثاره في عام 2015 بوضوح»، فضلاً عن الإجماع الدولي القوي ضد الإرهاب لاستئصال شأفته وتخليص المنطقة والعالم من شروره وتطرفه وجرائمه.

## واحة الأمن والأمان

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة متقدمة في مجال «مكافحة الجريمة المنظمة»، التي تكاد أن تكون لا وجود لها على أرضها، ما جعلها تُوصَف في التقارير الدولية بأنها واحة أمن وأمان واستقرار لكل قاطنيها. ولم يحدث هذا الأمر مصادفة، بل إنه ترتب على سلسلة طويلة من الجهود الوطنية المكثفة بالنجاح، التي يرجع الفضل فيها إلى رجال الشرطة والأمن وسكان الدولة كافة: مواطنين ومقيمين. ولاشك في أن لدور القيادة الرشيدة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- ودعمه المتواصل لمؤسسات الدولة كافة، أهمية كبيرة في إحلال الأمن على أرض هذا الوطن، والفضل يعود أيضاً إلى الجهود الحثيثة للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، وللمسؤولين، ورجال الأمن في الدولة كافة؛ من أجل جعل الإمارات واحدة من أكثر دول العالم أمناً وأماناً واستقراراً، في عالم يموج بالمخاطر والتهديدات.

الأهداف الاستراتيجية التي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيقها، وسعيها الدؤوب إلى المركز الأول عالمياً على الصُّعد كافة، دفع حكومتها ومؤسساتها إلى العمل بجِدّ وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة الحديثة والخبرات العلمية والعملية والكوادر الأمنية المدربة والمتخصصة كافة، التي تتناسب مع عصر العولمة وتواكب التقدم السريع الإيقاع، حتى فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك مع عدم إغفال شرط التوازن والتكامل بين البعدين الأمني والقضائي، وكذلك مراعاة الاستقلال القضائي، الذي تعتبره الدولة مسألة حيوية للتكيف المستمر مع واقع الجريمة والمتغيرات التي تطرأ عليها، وتبادر بشكل مستمر من أجل سنّ القوانين والتشريعات الخاصة التي تواكب متطلبات مكافحة الجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال دور القضاء الإماراتي الحيوي، بما يوفره من إمكانيات وقدرات حيوية تسهم في الوقاية من الجريمة قبل وقوعها والكشف عنها والمحاسبة الشديدة لمرتكبيها. في خضم هذه الجهود لم تنس دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً التعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات الشأن، الأمر الذي ساعدها على إحباط جرائم متعددة ذات أبعاد دولية، من ضمنها جرائم غسل الأموال التي تستنزف موازنات الدول، وجرائم الاتجار بالبشر، وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الجرائم الإلكترونية التي انتشرت على نطاق واسع في ظل تنامي شبكات الاتصالات والمعلومات وتطورها السريع حول العالم.

وتوافر هذه الأدوات مكنّ وزارة الداخلية الإماراتية من الكشف عن الجرائم الأكثر غموضاً وإلقاء القبض على مرتكبيها في زمن قياسي عالمياً، مقارنة بغيرها من الدول، بما فيها الدول المتقدمة، ولم تعد أي جريمة، مهما بلغ تعقيدها وصعوبة إيجاد حل أو حلول لها، تستعصي على دولة الإمارات العربية المتحدة التي أدخلت في الأدبيات ما يعرف بالمفهوم الشرطي «علم الجودة والقياس»، الذي يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تشخيص الجريمة وأبعادها الرئيسية، بل إنه يسعى إلى التطوير المستمر للعمل الشرطي، ويفتح الباب أمام الاستفادة من الخبرات الدولية في استئصال الجرائم ومكافحتها على اختلاف أنواعها.

أخيراً، فقد صرح اللواء خميس مطر المزينة، القائد العام لشرطة دبي «بأن الأمم المتحدة أصابت عين العقل باختيارها الإمارات للعب دور قيادي عالمي في مكافحة الجريمة المنظمة، لما يستند إليه هذا الاختيار من وقائع عملية، تتمثل في الإمكانيات الكبيرة والقوية التي تملكها المؤسسة الأمنية الإماراتية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود»، وهو يلخص ما وصلت إليه الإمارات من مستويات استثنائية في الأمن والأمان والاستقرار.

## قراءة في فرص نجاح التحرك الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية

لا تزال فرص نجاح التحرك الفلسطيني، المقترن بغطاء شرعي عربي لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، متأرجحة أو متباينة اعتماداً على دور القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة مساندةها لشرعية الحق الفلسطيني.

بالتحفظات التي قد تعوق إمكانية التحرك الفلسطيني - العربي، يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل: أولاً، عدم استبعاد لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال حق النقض (الفيتو) لتعطيل المشروع الفلسطيني- العربي. مسألة تأمل إسرائيل أن تعتمد الإدارة الأمريكية لتحقيقها. علماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تنسقان مواقفهما المشتركة في إطار شراكة استراتيجية تعتبر أي تحرك فلسطيني في اتجاه الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية من قبيل الإجراءات «الأحادية» التي لا يمكن قبولها.

ثانياً، العمق العربي الذي يعوّل عليه في مساندة الحق الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة قد لا تتاح له الفرصة المناسبة للتبلور، خاصة مع انشغال العديد من الدول العربية في معالجة قضاياها الداخلية. من منظور مكمل في حالة إخفاق



المسعى الفلسطيني - العربي في الحصول على قرار من مجلس الأمن، نتيجة لقرار «فيتو» أمريكي متوقع، سيستمر الفلسطينيون بجهودهم في اتجاه نيل المزيد من الاعترافات الدولية، خاصة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي سبق أن وافقت على الاعتراف فعلياً بفلسطين دولة مستقلة ذات سيادة عام 2012. من المحتمل أن يتطور مثل هذا المسعى الفلسطيني إلى الدفع باتجاه نقل القضية إلى الجمعية العامة للحصول على اعتراف ملزم، وفقاً لقرار سبق أن تحقق في الأزمة الكورية، يعرف بقرار «الاتحاد من أجل السلام».

التحدي القائم أمام التوصل إلى القرار يتمثل في ضرورة انتظار الإجابة عن تساؤلين مهمين: هل ستعترف القوى الكبرى جميعها بأن مثل هذا القرار تبرره ظروف عارضة استثنائية كالتى جرت في الأزمة الكورية في بداية الخمسينيات، بحيث يتم نقل القضية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى: هل ستمت الموافقة على قرار «الاتحاد من أجل السلام» من قبل غالبية دول العالم؟

أقر وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم الأخير، يوم السبت الموافق 29 نوفمبر 2014، في القاهرة، التوجه إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لطلب تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية. القرار سيقدمه الوفد الأردني باعتباره الوفد العربي الوحيد في مجلس الأمن. ضمن هذا الإطار وزع الوفد الأردني على مجلس الأمن المؤلف من 15 عضواً مسودة مشروع القرار الداعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بحلول نوفمبر 2016. إضافة إلى هذا الجهد، قامت الجامعة العربية

بتكليف وفد وزاري يضم الكويت والأردن وموريتانيا والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، بمهمة حشد التأييد اللازم لدعم القرار.

السؤال الذي يتردد في الأوساط السياسية يرتبط بفرص نجاح التحرك الفلسطيني؛ بهدف إنهاء الاحتلال

وإقامة الدولة الفلسطينية؟ للإجابة يمكن أن نشير إلى ما يأتي من عوامل: أولاً، الفرصة المتاحة للتحرك الفلسطيني ستتيحها إمكانية تغيير تركيبة مجلس الأمن في الأول من يناير 2015، حيث من المقرر أن تحتل دول مؤيدة للموقف الفلسطيني مثل ماليزيا، وإسبانيا، وأنغولا، المقاعد غير دائمة العضوية في مجلس الأمن. ثانياً، أهمية استغلال المناخ السياسي الدولي المواتي، المتمثل في سلسلة الاعترافات التي أقرتها برلمانات أوروبية متعددة بالدولة الفلسطينية (السويد، وبريطانيا، وفرنسا، والتشيك، والمجر، وبولندا، وبلغاريا، ورومانيا، ومالطا، وقبرص، والبرتغال، وغيرها).

ثالثاً، اعترافات البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية ستتيح فرصة مواتية للحكومات الأوروبية لإعادة النظر في مواقفها كي تسرع من عملية اعترافها الرسمية بالدولة الفلسطينية، خاصة مع إمكانات محتملة لتصاعد دور الحملات الشعبية الضاغطة على حكوماتها. رابعاً، العمق العربي في التحرك الفلسطيني قد يسهم في ازدياد الضغوط السياسية على القوى العالمية الأعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. أما في الجانب المتعلق

## كيف تنهرب إيران من العقوبات الدولية في جنوب القوقاز؟

أشار إيمانويل أوتولينغي، الزميل البارز لدى «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» في مقاله في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أن طهران ستواصل التنهرب من القيود المفروضة على الصادرات الإيرانية والالتفاف على العقوبات المفروضة عليها في جنوب القوقاز، ما لم تُبَدِّ الحكومات الغربية مزيداً من الاهتمام بالجهود الإيرانية وتحدي إيران للأسرة الدولية.



الغربية من خلال موانئ البحر الأسود، يساعدها في ذلك قربها الجغرافي للملائم من جورجيا. وباعتبارها منطقة نزاع للطموحات التركية والروسية والفارسية، فقد وفرت جورجيا فرصة لإيران لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة. ونظراً إلى اعتبارها ممراً محتملاً للطاقة والتجارة بين الشرق والغرب، الذي سيمكّنها من تجاوز روسيا وإيران، فقد تمتعت منطقة جنوب القوقاز بأهمية استراتيجية كبيرة تجذب تنافس الدول الأخرى للسيطرة عليها. وبالتالي فإن رجال الأعمال الثلاثة لم يختفوا عن الساحة بصورة كلية، حيث يسعون إلى استعادة نشاطاتهم وأصولهم المفقودة، ولا تزال أصدأهم في تبليسي، ومارست شركاتهم السابقة نشاطاتها تحت مسميات مختلفة.

ويقول الكاتب إن هناك المئات من الشركات الإيرانية التي تعمل في جورجيا ويبدو أن كثيراً منها يعمل لخدمة أهداف الالتفاف على العقوبات، وتعمل تلك الشركات في مجالات: الشحن البحري، والعقارات، واستيراد وتصدير البتروكيماويات، وشركات الطيران، وتقديم الخدمات المالية. ويؤكد الكاتب أن جورجيا تبدو أنها الممر المناسب للتعاملات المالية بين أوروبا وآسيا، أو حتى الحصول على تكنولوجيا نووية، فهي قريبة من إيران وبعيدة عن أنظار العواصم الغربية ووكالاتها الاستخباراتية، ولا يوجد هناك من يُولي تلك المنطقة الانتباه الكافي.

وأوضح الكاتب أن الوكلاء التجاريين والوسطاء والتجار ومن يساعدون النظام الإيراني يجوبون العالم لسنوات في البحث عن طرق للتنهرب من العقوبات الأمريكية ومساعدة إيران في الحصول على أسلحة نووية. ويبدو أن جمهورية جورجيا، في جنوب القوقاز، التي لا تبعد سوى 1000 كيلومتر عن طهران، أصبحت ممراً لجهود إيران في شراء التكنولوجيا النووية. وما لم تُبَدِّ الحكومات الغربية مزيداً من الاهتمام بالجهود الإيرانية التي تتحدى المجتمع الدولي في جورجيا، فإن طهران ستواصل التملص من القيود المفروضة على التصدير والالتفاف على العقوبات من خلال جنوب القوقاز. وخلال العام الماضي انتبعت السلطات الأمريكية إلى جورجيا عقب سيطرة ثلاثة رجال أعمال إيرانيين على بنك صغير في العاصمة الجورجية تبليسي، واستخدامه في تسهيل التعاملات البنكية للمؤسسات والشركات الإيرانية، إلى جانب إنشائهم مؤسسات للصرافة وشركة طيران وعدداً كبيراً من الشركات في تبليسي على طول ساحل البحر الأسود في جورجيا.

وفي النهاية فرضت زارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الأشخاص الثلاثة وعدد من مؤسساتهم في فبراير 2014، سواء في جورجيا أو الخارج. كما قامت السلطات الجورجية بتجميد حسابات أكثر من مئة من الإيرانيين وشركاتهم التي تم تأسيس كثير منها في المنطقة الصناعية الحرة وميناء بوتوي على البحر الأسود، كما فرض البنك المركزي الجورجي رقابة صارمة على البنك المذكور، وأقدمت السلطات الجورجية أيضاً على خطوة جريئة تتضمن إلغاء نظام التأشيرة الحرة الذي كان معمولاً به منذ عام 2011، الذي سهّل زيارة المواطنين الإيرانيين لجورجيا وتأسيس الشركات هناك. وعقب مجابهة السلطات الأمريكية لتلك التحديات ووقف التمويلات السرية تحولت أنظارها إلى أماكن أخرى من العالم، إلا أن إيران لم تتخلّ عن نشاطاتها في جورجيا. واعتبر الكاتب أن جورجيا هي الممر المثالي للمشتريات الإيرانية ومن ثم تمكّن إيران من الوصول إلى الأسواق

## في ظل العديد من الأمور... هل انتهى عصر الردع النووي؟

أشار الكاتب الفرنسي باسكال إمانويل جوبري في مقاله في صحيفة «ذا ويك» إلى أن الأسلحة النووية كان ينظر إليها على أنها أفضل وسيلة لمنع نشوب حرب عالمية، ومنذ نهاية الحرب الباردة تم إهمال هذه النظرة. ولا تزال هناك ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية التي لها القدرة على تدمير جميع الحضارات الإنسانية مرات عدة.



ويقول الكاتب إنه حضر مؤخراً مؤتمراً لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في فيينا بعنوان «الأثر الإنساني للأسلحة النووية»، حيث استعرض المؤتمر التدمير الهائل الذي تخلفه الأسلحة النووية، وأشار إلى أنه كان يدعم مبدأ الردع النووي، الذي يقول إن الدول العظمى يجب أن تمتلك أسلحة نووية كوسيلة لمنع اندلاع حرب عالمية ثالثة، على أساس أن الحرب الباردة لا يمكن أن تتحول إلى حرب فعلية، وهذا مثال على نجاح الردع النووي.

وأشار الكاتب إلى أنه بدأ بإعادة التفكير في موقفه، كما أن العديد من الأبحاث في المؤتمر أظهرت أن العقول البشرية قد تمر بحالة عصبية في مثل هذه الحالات ويصبح من الصعب التعامل مع المخاطر الصغيرة لكنها مكلفة، وهذا هو السبب وراء الأزمة المالية في عام 2008: حيث تم التعامل مع مخاطر منخفضة جداً على أنها غير موجودة، وعند وقوع الحدث انهار النظام المالي، ويتشابه هذا النوع من المخاطر مع المخاطر المتعلقة بالأسلحة النووية التي نواجهها حالياً.

ويرى الكاتب أن مشكلة التخلص من الأسلحة النووية تبدو مستحيلة، حيث لا توجد هناك دولة ترغب في التخلي عن أسلحتها النووية بصورة طوعية طالما توجد هناك دول تمتلك تلك الأسلحة. ونقل الكاتب عن مسؤول سابق في الأمن القومي الأمريكي، لم يسمه، إمكانية حدوث ذلك، حيث إن الدول لا تحتاج إلى المئات أو الآلاف من الأسلحة النووية لردع الخصوم، لكن إذا ما أصبح المخزون العالمي بالمئات، فإن النزاع الكامل للأسلحة النووية سيصبح ممكناً. ويختم الكاتب بأن المخاطر الكامنة في الأسلحة النووية تبدو كبيرة بما فيه الكفاية، وعلينا جميعاً الوقوف مع أجندة لتخفيض عدد هذه الأسلحة بصورة كبيرة، أو على الأقل، منح القضايا النووية مزيداً من الاهتمام.

وأوضح الكاتب أن مؤيدي نزع السلاح النووي في المؤتمر كان من بينهم «الصليب الأحمر الدولي» والبابا فرانسيس، ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، حيث قال هؤلاء إن الردع لن يكون فاعلاً وسط عالم متعدد الأقطاب، وبدلاً من ذلك، فإن وجود الأسلحة النووية سيخلق الحافز لمزيد من الانتشار النووي فقط، حيث إن الدول الصغيرة تسعى لتحقيق التفوق على خصومها الإقليميين. وما أثارت إشارتهم إلى أن المخاطر تكمن في وجود أسلحة نووية دهشة كبيرة في المؤتمر. وقد سجل التاريخ العديد من الحالات التي كانت ستؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية، وفي عام 2007، فقدت ستة رؤوس نووية للولايات المتحدة بسبب خطأ بيروقراطي. ثم جاءت قصة الضابط المسؤول عن إطلاق الصواريخ الأمريكية، وهو في حالة ثملة.

وأكد الكاتب أنه حال حدوث مثل هذه الحالات في الولايات المتحدة، التي تمتلك أقدم وأكثر قوة نووية تعقيداً وأفضلها تمويلاً، فإن المرء سيشعر بالقلق الشديد حيال ما يمكن أن يحدث في روسيا أو باكستان. ونظراً إلى الطبيعة الإنسانية وتقدم التكنولوجيا، فقد حذر مؤيدو نزع الأسلحة النووية من وقوع حادث كارثي. ويكمن الحل الوحيد في حظر الأسلحة النووية إلى الأبد.

## وزير النفط الكويتي: «أوبك» هدفها الحفاظ على الحصة السوقية

تجاوز الهبوط في أسعار النفط وأن تبقى إنتاجها من دون تغيير، مضيفاً أن ضعف السوق لا ينسجم مع العوامل الأساسية للعرض والطلب وربما يحركه المضاربون.

ودافع البدري في تعليقاته عن قرار المنظمة بالإبقاء على مستوى الإنتاج المستهدف 30 مليون

برميل يومياً في مواجهة هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في خمس سنوات. وقال إن وزراء (أوبك) اتفقوا على مواصلة الإنتاج عند المستويات الحالية للفترة المقبلة والقرار اتخذ بالإجماع.



نقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير النفط الكويتي قوله: إن قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الشهر الماضي بالإبقاء على الإنتاج من دون تغيير، هدفه الحفاظ على الحصة السوقية حتى في حال تأثير ذلك سلبياً في الأسعار. وقال علي العمير «إن (أوبك) التي

تضم في عضويتها دولة الكويت اتخذت قراراً بعدم خفض إنتاج النفط من أجل الحفاظ على الحصة السوقية، حتى إن كان عدم خفض الإنتاج يؤثر سلبياً في الأسعار». وفي السياق ذاته، قال عبدالله البدري، الأمين العام لمنظمة (أوبك): إن المنظمة تستطيع

## مصر تستهدف نمواً 4.3% في موازنة العام المالي الجديد



قالت وزارة المالية المصرية إنها تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.3% وأن تسجل عجزاً يتراوح ما بين 9.5% و10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/2015، مع

مواصلتها برنامجاً للإصلاح الهيكلي. وأضافت الوزارة في بيان لها أنها تطمح إلى تحقيق ذلك من خلال الاستمرار في استكمال الإصلاحات المالية الهيكلية التي تشمل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبية، واستمرار إجراءات ترشيد دعم المواد البترولية. وقد تراجع معدل النمو من أكثر من 7% في عام 2008/2007 إلى أقل من 2% في عام 2011/2010، ولم يتجاوز 2.2% سنوياً منذ ذلك الحين، وسط عزوف السياح والمستثمرين، جراء القلاقل السياسية والاقتصادية التي تعيشها مصر منذ نحو أربعة أعوام. وتستهدف الحكومة عجزاً بنحو 10.5% في السنة المالية الحالية التي تنتهي في 30 يونيو المقبل، ومعدل نمو اقتصادي يبلغ 3.5% وتوقع استطلاع أجرته «رويترز» نمو الاقتصاد المصري بنحو 3.3% في السنة المالية الحالية.

## فنزويلا تريد توسيع دبلوماسية النفط

صرح الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أول من أمس الأحد، أنه يريد توسيع برنامج «البتروكاربي» لتوفير النفط بشروط تفضيلية، حتى في الوقت الذي يزيد فيه هبوط أسعار النفط من الضغوط على الاقتصاد الفنزويلي، ولم يذكر مادورو، الذي كان يتحدث في كوبا خلال اجتماع قمة للدول الأعضاء في كتلة «ألبا» من أمريكا اللاتينية والكاربيبي، تأثير هبوط أسعار النفط بنسبة 46% منذ يونيو الماضي. وبدلاً من ذلك تحدث مادورو عن توسيع برنامج البتروكاربي الذي يضم 18 دولة، حتى في الوقت الذي يواجه فيه هذا البرنامج صعوبة لمواصلة الإمدادات. وهبطت الشحنات بنسبة 11% في عام 2013 إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2007، ما اضطر المستفيدين من هذا البرنامج إلى اللجوء إلى مصادر أخرى. وكان الرئيس الفنزويلي الراحل هوجو تشافيز، قد أسس برنامج «البتروكاربي» في عام 2005 لمساعدة الدول المجاورة على مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، حيث يتيح لها تمويل 60% من مشترياتها.







## بحضور وزير الثقافة المصري ونخبة من المفكرين والمثقفين والفنانين الدكتور جمال سند السويدي يعلن عن كتابه الجديد «السراب» في القاهرة

الممثلين، والفنان نصير شمة، والفنان عزت العلايلي، ووفد من سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في القاهرة برئاسة المستشار خليفة الطنجي.

وفي بداية الحفل، ألقى وزير الثقافة المصري الدكتور جابر عصفور، كلمة استهلها بالترحيب بسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مشيداً بالعلاقات المتميزة بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما أعرب عن امتنانه لسعادته لاختياره القاهرة للإعلان عن كتابه الجديد «السراب»، الذي يُعدُّ سلاحاً جديداً في مواجهة الإرهاب الفكري، وأكد عصفور أهمية الكتاب بالنظر إلى أمرين: الأول هو أنه يصدر في مرحلة مهمّة تمر بها المنطقة العربية عقب محاولة تيارات الإسلام السياسي استغلال ما شهدته المنطقة من أحداث خلال السنوات الأخيرة للوصول إلى السلطة في بعض الدول العربية. والأمر الثاني هو ما يتمتع به المؤلف من مكانة مرموقة في الأوساط العلميّة والبحثيّة بالنظر إلى ما عُرف عنه في كتاباته من موضوعية في طرح الأفكار، ومهنية في تناول القضايا، والتزام بالقواعد العلمية الرصينة ودقة

زار سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، جمهورية مصر العربية، في جولة جديدة من جولاته الفكرية والمعرفية، حرصاً على التواصل مع الكتاب والمفكرين والمثقفين والفنانين في مختلف دول العالم؛ إذ أعلن سعادته عن كتابه الجديد «السراب» الذي سيصدر قريباً، وذلك في حفل أقيم بالتعاون مع مؤسسة الأهرام، مساء يوم الأحد الموافق الرابع عشر من ديسمبر الجاري، في العاصمة المصرية القاهرة.

وقد حضر الحفل نخبة كبيرة من المسؤولين والمفكرين والكتاب والصحفيين والفنانين، في مقدمتهم وزير الثقافة المصري، الدكتور جابر عصفور، والدكتور أحمد السيد النجار، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، والخبير الاستراتيجي والأمني اللواء سامح سيف اليزل، رئيس مركز الجمهورية للدراسات السياسية والاستراتيجية، والدكتور سعد الدين إبراهيم، مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وياسر رزق، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، رئيس تحرير جريدة الأخبار، والفنان سامح الصريطي، وكيل نقابة

العربية بما يوفّره من معلومات تساعدهم على التعامل مع الجماعات الدينية السياسية.

وعقب ذلك، ألقى سعادة الدكتور جمال سند السويدي كلمة استهلها بتأكيد اعتزازه بوجوده في مصر للإعلان عن كتابه الجديد «السراب»، مؤكداً سعادته أن اختيار القاهرة لهذا الغرض يأتي إدراكاً للدور الحيوي والمحوري الذي تؤديه مصر على الساحات السياسية والفكرية والثقافية، بالإضافة إلى أن القاهرة تُعدُّ أحد مراكز الإشعاع المعرفي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وشدد سعادته على متانة العلاقات الإماراتية-المصرية، مشيراً إلى أنها تعد نموذجاً يحتذى به في العلاقات العربية-العربية، سواء من حيث قوتها وقيامها على أسس راسخة من التقدير والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، أو استقرارها ونموها المستمر،



أو ديناميكية هذه العلاقة والتواصل المستمر بين قيادتي البلدين وكبار المسؤولين فيهما.

وأشار سعادة الدكتور جمال سند السويدي إلى أن كتاب «السراب» يعبر عن رؤيته الذاتية التي تنطلق من أن الصراع الذي تخوضه دول عدّة في العالمين العربي والإسلامي ضد الفكر المتطرّف وجماعاته وتنظيماته ليس محصوراً في نطاق أمني وعسكري، بل هو عبارة عن حرب ممتدة ذات طابع فكري في الأساس، يتطلّب تخطيطاً بعيد المدى لا تقل أهميته عن أي معالجات على الصعيدين الأمني والعسكري، بل ربما يفوقها.

وذكر سعادته أنه اختار اسم «السراب» للكتاب ليوضّح أن حال من ظنوا بالجماعات الدينية السياسية خيراً كحال من خُدع بظاهرة السراب الذي يخيل إلى الناظر أنه شيء،

المعلومات والبيانات.

كما ألقى الدكتور أحمد السيد النجار، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، كلمة رحّب فيها بسعادة الدكتور جمال سند السويدي في القاهرة، مؤكداً أن سعادته يُعدُّ قامة علمية وبحثية كبيرة بما يؤلفه من كتب ودراسات تتناول قضايا باتت تشغل بال فئات المجتمعات العربية كافة، بدءاً من صانع القرار، مروراً بالباحثين والكتّاب والمفكرين، وانتهاءً برجل الشارع العادي. وأشاد النجار بالجهود التي يبذلها سعادة الدكتور جمال سند السويدي في إدارة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ونجاحه في أن يجعل المركز داعماً رئيسياً ومهماً لصانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إمداده بكلّ ما يحتاج إليه من معلومات دقيقة وبيانات موثقة وتقارير ودراسات وبحوث علمية سليمة.

وأضاف النجار أن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تمكّن بعد مرور عشرين عاماً على تأسيسه من أن يكون أفضل مركز في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ يؤدي دوراً معرفياً مهماً على المستوى الإقليمي من خلال ما ينتجه من دراسات وبحوث تتناول مختلف القضايا التي تهم دول المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دوره في نقل المعرفة الغربية إلى المنطقة من خلال نجاحه في ترجمة الكثير من الكتب الصادرة في الدول الغربية لمؤلفين ومسؤولين ومفكرين كبار؛ ما يساعد على الاستفادة ممّا جاء في هذه الكتب من أفكار.

وعبر النجار عن سعادته البالغة بمشاركته في هذا الحفل الخاص بالإعلان عن كتاب «السراب»، مشيراً إلى أنه يُعدُّ واحداً من أهم الكتب التي تتناول ظاهرة الإسلام السياسي بالتحليل الدقيق والموضوعي؛ مضيفاً أن أهمية الكتاب تزداد بالنظر إلى تضمّنه دراسة ميدانية حول اتجاهات آراء المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجماعات الدينية السياسية؛ ما يعكس اهتمام المؤلف بالجانب العملي الميداني في دراسة ظاهرة الإسلام السياسي من دون الاكتفاء بالجانب النظري فقط، وهذا ما يجعل الكتاب مرجعاً مهماً وضرورياً، ليس للباحثين والكتاب والمفكرين فقط، بل كذلك لصنّاع القرار في مختلف الدول

أو انخداعهم بشعارات دينية برافقة، داعياً إلى استعادة دور العقل والاجتهاد والتفكير والتدبر، واتباع الدين الحقيقي الذي يحث المسلمين على هذه القيم الفاضلة. وأوضح المؤلف في الفصل الأول من الكتاب، الذي جاء بعنوان: الإسلام السياسي بين الواقع والخرافة، أن الجماعات الدينية السياسية فشلت في وضع برامج وخطط متكاملة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوقع أن تبقى هذه الجماعات على هامش الحياة السياسية في العالمين العربي والإسلامي خلال المديين القصير والمتوسط على أقل التقديرات. وسلط الفصل الثاني من الكتاب، الذي جاء بعنوان «الدين والسياسة.. علاقة تاريخية وصراع دائم»،



الضوء على إشكالية الخلط بين الدين والسياسة التي يركز عليها تيار الإسلام السياسي، وذكر المؤلف أن فصل الدين عن السياسة يمثل عنواناً مهماً وأساسياً من عناوين عملية التطوير والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالمين العربي والإسلامي.

وتضمن الكتاب حالات تطبيقية عدّة للجماعات الدينية السياسية، وهي جماعة الإخوان المسلمين، والسلفية، والتيار السروي، والتنظيمات الجهادية. وقد تناول المؤلف في الفصل الثالث من الكتاب جماعة «الإخوان المسلمين»، وأوضح أنها تمرّ بأزمة غير مسبوقة في تاريخها بعد أن أثبتت عدم مقدرتها على قيادة الحراك الاجتماعي والديني في العالمين العربي والإسلامي، ويمثل فشل تجربتها في مصر انعطافة مهمة في مسيرة الجماعة، وربما يسدل الستار على تاريخها. وفيما يتعلق بالفكر السلفي، فقد ركّز المؤلف في الفصل الرابع من الكتاب على علاقة السلفية بالوهابية في ظل ما يردده بعضهم عن عدم وجود فارق بين منهجيهما. وأوضح المؤلف في الفصل الخامس من الكتاب، الذي

وهو ليس بشيء؛ فأداء الجماعات الدينية السياسية يعكس وجود فوارق هائلة على مستويي النظرية والتطبيق. وتشير خلاصة التجارب إلى أن هذه الجماعات تفتقر إلى النضج والخبرات السياسية التي تمكّنها من قيادة الشعوب، وتحقيق تطلعاتها التنموية.

وبعد انتهاء سعادة الدكتور جمال سند السويدي من كلمته تم عرض فيلم وثائقي عن سعادته تضمن المنصب التي شغلها ويشغلها، إلى جانب كونه مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وتضمن كذلك حياة سعادته العلمية والبحثية، وحصوله على درجة الدكتوراه من جامعة وسكونسن الأمريكية عام 1990، وجهوده في

إدارة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، والإنجازات التي حققها المركز طوال عشرين عاماً، كما سلط الفيلم الضوء على الجوائز والأوسمة العديدة التي حصل عليها سعادته داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وعرض أبرز المقالات والدراسات التي كتبها سعادته، وأشار إلى أن أحدث كتبه هما:

«وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك» الصادر عام 2013، وكتاب «آفاق العصر الأمريكي.. السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» الصادر عام 2014، وهما الكتابان اللذان لقياً اهتماماً كبيراً لتضمنهما أفكاراً مهمة وقضايا حيوية ومبتكرة.

وتضمن الحفل عرضاً لكتاب «السراب» تناول محتوياته ومحاوره الرئيسية والأفكار والقضايا الواردة فيه؛ إذ يقع الكتاب في 737 صفحة، ويتكون من أربعة أبواب رئيسية تشمل مدخلاً وسبعة فصول وخاتمة، وتتمحور أطروحته الأساسية حول فكرة «السراب السياسي»، الذي يترتب على الوهم الذي تسوّفه الجماعات الدينية السياسية للعديد من شعوب العالمين العربي والإسلامي؛ إذ تستغل هذه الجماعات الدين الحنيف لمصالح سياسية أو شخصية، وتصرّ على تحميل الآخر مسؤولية التخلف الثقافي والحضاري للعرب والمسلمين، ويذهب العديد منها إلى تكفير مخالفيها في الرأي وقتلهم؛ ولذلك يسعى الكتاب إلى قرع جرس إنذار، وتوجيه صيحة تنبيه كي يفيق بعضهم من غفوتهم

وقد أشاد الحضور بالكتاب والأفكار الواردة فيه، مؤكداً أنه يمثل إضافة حقيقية إلى المكتبة العربية في هذا الحقل، وقال الدكتور صلاح فضل، الأستاذ في جامعة عين شمس، إن احتفاء «مؤسسة الأهرام» بهذا الكتاب تتويج للعلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، فيما أكد الدكتور نبيل عبدالفتاح، مستشار رئيس «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية»، أن الكتاب يُعدُّ مدخلاً لدراسات متتالية تكمل ما بدأه المؤلف حول ظاهرة الإسلام السياسي، مشدداً على أن الكتاب يُعدُّ مرجعاً لا غنى عنه لجميع الباحثين في هذه الظاهرة. وبدوره ثمن الكاتب الصحفي مصطفى بكري، رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع»، الجهد المبذول في الكتاب، مشيداً بحرص المؤلف على الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي؛ إذ يحتوي الكتاب على دراسة ميدانية؛ ما يزيد من أهمية ما فيه من تحليلات ومعلومات.

ومن جانبه أكد الدكتور صبحي عسييلة، رئيس تحرير مجلة «مختارات إسرائيلية»، نائب رئيس وحدة دراسات الرأي العام في «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية»، أن الكتاب يعدُّ أحد أهم الكتب التي صدرت في الفترة الأخيرة بشأن ظاهرة الإسلام السياسي؛ إذ عالج مختلف القضايا التي تختص بالحركات السياسية الدينية. وبدوره أثنى عصام الدين كمال الجهيني، الأمين العام للمجلس القومي لشؤون القبائل المصرية، على ما تضمنه الكتاب من أفكار حول مستقبل الحركات الدينية السياسية، ومدى قدرتها على البقاء والاستمرار، فيما أكد محمد صلاح، الطالب في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، أن الكتاب يعالج نقصاً حقيقياً في رؤية المجتمعات العربية للجماعات الدينية السياسية؛ إذ يكشف عن زيف هذه الجماعات ومدى الوهم الذي نسجته حول نفسها بشأن قدرتها على معالجة المشكلات التنموية التي تعانيها هذه المجتمعات.

وفي نهاية الحفل جرى توزيع نسخ من ملخص كتاب «السراب» ومقتطفات منه على الحضور الذين تقدموا بالشكر إلى سعادة الدكتور جمال سند السويدي؛ لحرصه على عرض الكتاب ومناقشة الأفكار الواردة فيه، وللجهد الذي بذله سعاداته في تأليفه، وما تضمنه من طرح مبتكر وتحليل موضوعي وبيانات ومعلومات دقيقة عن الإسلام السياسي وجماعاته وتنظيماته.

تناول فيه الفكر السروري، أن هذا التيار وُلد من رحم «الإخوان المسلمين»، ويُعتقد أن مؤسسه هو السوري محمد بن سرور زين العابدين، وأن التيار انتشر في المملكة العربية السعودية وفي العديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى بشكل كبير، وتكمن أهميته في انتشار أفكاره عن الجهاد، غير أن المؤلف أشار إلى أن هذا التيار يعيش أزمة حقيقية، ويتراجع بشكل ملحوظ بعد أن فقد قاعدته الشبابية. وخصَّص المؤلف الفصل السادس من الكتاب للتنظيمات الجهادية، وخاصة تنظيمي «القاعدة» و«داعش»؛ إذ تناول بالتفصيل العوامل التي أسهمت في ظهور هذه التنظيمات في المنطقة العربية، وتداعيات ظهورها على استقرار هذه المنطقة وأمنها.

وفي تأكيد المؤلف حرصه على عدم الفصل بين الجانبين النظري والتطبيقي في دراسته حول الجماعات السياسية الدينية، أورد في الفصل السابع من الكتاب نتائج دراسة ميدانية حول توجهات الرأي العام للمواطنين والمقيمين العرب-المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومواقفهم تجاه الجماعات الدينية السياسية، وقال إن هذه النتائج أظهرت أن أغلب أفراد عينة الدراسة يؤيدون فصل الدين عن السياسة، ويرون أن تجربة الجماعات الدينية السياسية في بعض البلدان العربية والإسلامية في الحكم كانت فاشلة.

وتناول المؤلف في خاتمة الكتاب العوامل التي تفسر الإخفاق المستمر للجماعات الدينية السياسية في التفاعل والتناغم مع متطلبات الحداثة والتقدم لمجتمعاتها، وقال إن أهم هذه العوامل هي: العزلة الفكرية التي فرضتها هذه الجماعات على نفسها، وعدم امتلاكها حلولاً واقعية للمشكلات التي تواجه مجتمعاتها، ومحاولة هذه التنظيمات تجاوز واقع تطوُّر النظام السياسي الدولي الحديث المتمثل في وجود الوطن أو الدولة-الأمّة، في مقابل التمسك بتحقيق حلم إقامة الخلافة، وسعيها إلى توظيف الدين سياسياً.

وأكد المؤلف أن فشل هذه الجماعات لا يمنعها من تكرار تجربتها إلا بشروط، من بينها وجود البديل الأفضل تنموياً، القادر على إخراج الدول المتعثرة من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتراكمة، وشدّد على أنه من دون تدارك الأخطاء والانفتاح على الآخر والتحرك نحو الحداثة والتطوُّر العلمي والتقنيات الحديثة سيظل العالم العربي والإسلامي يعانيان ظاهرة السراب.